

كريستوف
بولتانسكي
أشباح العنبر
الرقم ١٢



صدر هذا التحقيق يوم ٣ تمّوز ٢٠٢٣ في مجلة أمنستي
إنترناشونال لا كرونيك . استُعيد في ذكرى انفجار مرفأ بيروت عبر
الأوريان لوجور والأوريان توداي يوم ٤ آب ٢٠٢٣ . تستعيده
دار الجديد يوم ٣ شباط ٢٠٢٤ في ذكرى اغتيال لقمان سليم .

©ChristopheBoltanski.©La Chronique, Amnesty France

© Orient-le jour© Orient-Today© Dar-Al-Jadeed

w.w.w.Lokmanslim.org | w.w.w.dar-al-jadeed.com

[w.w.w. Lokmanslimfoundation.org](http://w.w.w.Lokmanslimfoundation.org)

أشباح العنبر الرقم ١٢

عصر ٤ آب ٢٠٢٠، على إثر انفجارٍ أطنانٍ من نيترات الأمونيوم المخزّنة في مرفئها، عاشت بيروت لحظة دمارٍ شاملٍ خَلَّفَ أكثرَ من مئتين وعشرين قتيلًا وسبعة آلاف جريح، إلى جانب أضرارٍ تفوق الوصف. مع تعثُر التحقيق، أثارت سلسلة الاغتيالات التي وقعت تباعًا شكوكًا تُفْضي - إن هي جُمعت، بحسب ما حاول كريستوف بولتانسكي فعله - إلى عقلنة مَجاهل هذا اللغز العملاق.

من باب الارتجال وقلة الحيلة، أضحي تمثالُ المهاجر الواقع على الطريق السريع، المشرفِ على مرفأ بيروت، نقطة تجمُّع عائلاتٍ مَنْ قَصَّوا ذلك المساء. على الكتل الإسمنتية رسوماتٌ بسيطةٌ وشعاراتٍ اتهاميّة، وصور ضحايا كرة النار، تلك التي تركت بصماتها على مباني المدينة.

ببطء تتحرّك السيّارات؛ إذ الازدحام المروريّ من ميزات المدينة. وهكذا يتاح للمارّ رؤيةُ الواقع، لا التأمّل في صروف الحياة والموت، مثل: أكوام الخردة المعدنية، والسيارات المتفحمة، وحطام السفن، والرافعات المَكْسرة، وأشلاء عنبر الجبوب؛ عند رصيف العنبر المشؤوم مشهدٌ حفرة هائلة ممتلئة بمياه موحلة. من بعيد، يرى المارّ الموقّع حيث غرقت السفينة «روسوس»، سفينة المأساة.

فسيفساء، حُطامٌ مؤلّفٌ من ألف قطعة وقطعة، لغزٌ، هكذا يبدو مرفأ

بيروت حقلاً من الخراب، يحاكي العدالة المشلولة. التحقيق يتعثّر، بسبب كلّ الإجراءات التي عطّلت عمل القاضي المسؤول عن التحقيق طارق بيطار. فبعد انقضاء ثلاث سنوات، ما زال يُعدُّ أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ بلا تفسير: ٢١٨ قتيلاً، وأكثر من ٦٥٠٠ جريح، و٧٧ ألف شقة مدمرة، ثم لا تبرير ولا محاكمة في الأفق، حتى ولا متهم ثانويّ خلف القضبان لرفع العتب. جريمة مهولة تضاف إلى موسوعة الالعقاب، تلك التي يحفل بها البلد الصغير.

صحفيون ومحامون وناشطون يعملون على كسر هذا الجدار، جدار الصمت. يحاولون أن يفهموا كيف لشحنة من المتفجرات أن تصل إلى بيروت، وتُترك في عنبر مدّة ست سنوات، قبل أن تنفجر مخلّفة غيمة عملاقة كقوس من الضوء! هؤلاء يجتهدون للإمساك بطرف خيط قد يفضي إلى بعض الحقيقة... فيسبرون أغوار شركات وهمية، ويبحثون في عمليات الاحتيال، ويغربلون الأكاذيب. «إنها ورشة قد تستغرق عمراً» تقول المحامية زينة واكيم من جمعيّة «المساءلة الآن»، التي تحارب الإفلات من العقاب في لبنان. «الظاهرُ خداعٌ في هذه القضية، أمّا الباطنُ فيتطلب تحقيقات معقّدة وخطيرة».

جَمْعُ الفسيفساء

منذ البداية، ولتجنّب الضياع في متاهات هذا الملفّ، قدّم لقمان سليم، قائد الرأي والناشر والمترجم والمخرج، خلال مقابلة عبر محطة الحدث التلفزيونية، يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، قراءته^١: «نحن أمام فسيفساء»، لجمع أحجارها وتفصيلها، من المستحسن النظر إلى المشهد ككلّ. إنّ أعدنا تأليف هذا الكلّ ستظهر أماننا الصورة بوضوح. سارع السياسيون اللبنانيون إلى بثّ سرديتهم: «إنّه الإهمال». أمّا لقمان سليم فتحدّث عن: «جريمة حرب» بتوقيع روسيا وسوريا وحزب الله.

بعد عشرين يومًا من مقابلته هذه، في صباح الرابع من شباط ٢٠٢١، عُثِر عليه مقتولًا بستّ رصاصات داخل سيّارته.

يقع نصبُ لقمان التذكاري المحاط بالنباتات والأزهار، في قلب حديقة البيت العائلي الواقع في ساحل المتن الجنوبيّ. للوصول إلى المكان، عبرنا حاجزًا، ثم ثانيًا. الأعلام الصُفْر أعلامُ حزب الله، تُرفرف وتُظلّلُ صور الشهداء العملاقة المغطّية واجهات المباني. وسط هذه المشهدية العسكرية البروباغندية، تبدو «فيلا سليم» واحة لا علاقة لها بكلّ ما حولها. الأبواب مشرعةٌ دومًا من أيّام الوالد محسن المحامي، النائب المعروف بمواقفه الوطنية ودفاعه عن الدستور وحقوق الإنسان. أمّا لقمان الذي لم يغادر معقله حارة حريك وناسه، فقد عارض حتّى النفس الأخير حزب السلاح. مُحاطةٌ بعدد لا يحصى من الكتب والملفات الخاصة بزوجها، تكافح المخرجة الألمانية - اللبنانية مونيكا بورغمان، من أجل معرفة الحقيقة:

(١) أعدموه، حديث لقمان سليم الذي أفاض كأس «المبايسترو»،

كرّاس صدر يوم ٣ آب ٢٠٢٣، دار الجديد. انظر:

«مقابلته أحدثت دوياً. لقد عرض الوقائع بطريقة منطقية. قال له مَنْ أصغى إليه تلك الليلة: لقد تماديت، لم تكن المرّة الأولى. ففي أكثر المواضيع حساسيةً عبّر عبّر الإعلام عن رأيه بشجاعة».

شقيقة لقمان، رشا الأمير، التي أسس معها دار الجديد للنشر، تعذبها الشكوك عينها: «كان عنيداً. داود ضد جالوت. قلتُ له مراراً: كلامك يستثيرهم، هم يتباهون بصواريخهم، هم قتلة، وأنت مواطن أعزل. أظنّ أن مقابلة «النيترات» هي القشة التي قصمت ظهر بعيرهم. بيد أنّ في جعبة القتلة مأخذ كثيرة أخرى جعلتهم يُقدّمون».

حين هُمس لي:

«كن دبلوماسياً، فنحن نخاطر بحياتنا»

اغتيال لقمان سليم قد لا ينفصل عن اغتالات أخرى. فالجرائم الكبرى زلازل تتبعها بلا ريب هزّات ارتدادية. بعد انفجار المرفأ وقعت عدّة اغتالات نفّذها على ما يبدو محترفون، تلتها تحقيقات لم تُفض إلى نتائج قضائية تُذكر، فأغلقت الملقّات على عجلٍ بغياب الدليل، وبتغيب المشتبه بهم.

ما من جامع مشترك في الظاهر بين سلسلة الاغتيالات التي تلت التفجير، سوى أنّها على صلة بشكلٍ أو بآخر به. لماذا جرى قتل مَنْ قُتل؟ هل بسبب مناصب شغلها خوّلتهم الاطلاع على المحظور؟ وهل كان ما يعرفونه يهدد شريعة الصمت المفاوية؟ وهل كانت شهادتهم تُسهّل تجميع قطع السيفساء لفك أسرار هذا اللغز؟ كانت المرّة الأولى التي - على خوفٍ - وافق فيها أصدقاء المغدورين وأقاربهم، شريطة عدم البوح

بهويّاتهم، على التحدث إلينا. قال لي أحدهم: «كن دبلوماسياً، فنحن نخاطر بحياتنا».

رسالة العقيد جوزيف سكاف

٢١ شباط ٢٠١٤

قبل أن نسرد قصص هذه الاغتيالات، لا بد من التذكير بوفاةٍ حامت حولها الشبهات، ووقع ضحيّتها قبل حدوث الكارثة أحدُ موظفي الجمارك.

يرأس العقيد جوزيف سكاف في مرفأ بيروت شُعبَة تتبّع البضائع غير المشروعة، ومكافحة تبييض الأموال. في ٢١ شباط ٢٠١٤، نبّه رؤساءه إلى أنّ الباخرة «روسوس» الراسية في المرفأ منذ ثلاثة أشهر تُشكّل خطراً على: «السلامة العامة، وذلك لاحتوائها على نيترات الأمونيوم، وهي مادة شديدة الخطورة وقابلة للانفجار». أوصى في رسالته المكتوبة بخط اليد بنقلها إلى مدخل المرفأ، من جهة كاسر الموج، ووضّعها تحت المراقبة.

«قَبْلَه، لم يأت أيّ مسؤول على ذكر هذه الكميّة من النيترات» هذا ما يؤكّده أحد أشهر الصحافيين الاستقصائيين في لبنان، رياض قبيسي، من محطة تلفزيون الجديد.

اشتبه العقيد بعمليّة احتياليّة. فمن الغريب أن ترسو سفينة شحن كلّ هذه المدّة في مرفأ. لذا، طالب في رسالته بأن تُنقل من مكانها.

من يملك «روسوس»؟ وكيف وصلت السفينة إلى بيروت؟ بناءً على شهادة قبطانها، تعود ملكيّة السفينة إلى رجل أعمال روسي، مُدان بسرقات متكرّرة، ولا تُعرف عنه أيّة خبرة بمضمار الشحن البحريّ، واسمه إيغور غريشوشكين. انطلقت السفينة يوم ٢٧ أيلول ٢٠١٣ من مرفأ باتومي

(جورجيا) على البحر الأسود، وكانت متجهة إلى ميناء بيرا في موزمبيق، وعلى متنها ٢٧٥٠ طنًا من نترات الأمونيوم، من إنتاج مَصْنَع كيميائيٍّ جورجيٍّ «روستافي أزوت»، بهدف تصديرها إلى شركة خاصة «فابريكا دي إكزبلوزيفو دي موزمبيق».

بسبب ديونه المتراكمة، قام مالك السفينة بتحويل مسارها إلى بيروت من أجل تحميلها شحنةً إضافيةً، وذلك لجمع المبلغ اللازم لعبورها قناة السويس. لكن الشحنة الإضافية (أي الآلات الخاصة بالدراسة الزلزالية) ثقيلةٌ جدًا. أثناء التحميل في ٢٥ تشرين الثاني تضررت السفينة، وأعلنت سلطات الميناء أنها غير صالحة للملاحة، وقامت بإصدار أمر بمنعها من السفر، وأمرت بمصادرتها بعد شكاوى سببها عدم سداد الديون. انتهز إيجور جريتشوشكين الفرصة واختفى عن الأنظار. جرى تداول هذه القصة على نطاق واسع، وهي منسوجة من أباطيل.

بعد نقله إلى مركز في المطار، لم يتتبع العقيد سكاف موضوع السفينة هذا، ولم يُردِّد بالطبع على رسالته التي ظلت في الأدراج، ولم تصل إلى من وُجِّهت إليهم. لو لم يُنقل هذا الضابط إلى مركز آخر، فهل كان في إمكانه أن يمنع الكارثة؟ يُزعم أنه أسر لأخيه: «لن نسمح لهم بتفريغ هذه الحمولة».

تتبدل استخدامات نترات الأمونيوم بحسب ما يحتويه من النيتروجين. فإن احتوى على أقل من ٣٣,٥٪، يُستخدم سمادًا معروفًا على نطاق واسع. وإن تجاوز ذلك الرقم، يُستخدم في صناعة المتفجرات. ومع ذلك، فإن القانون اللبناني، كما هو الحال في أي بلد آخر، يحظر استيراد هذه المادة للاستخدام العسكري دون تصريح خاص. بنسبة ٣٤,٧٪ يجري استخدام المادة البيضاء التي حُمّلت في السفينة لصناعة القنابل.

في الوثائق الأولى (القائمة الموحدة، بيان الوصول) المرسلة إلى الجمارك وإدارة

الموانئ في لبنان، لا شيء يدل على نوعيّة البضاعة. فالرسائل المتبادلة بين مختلف الهيئات الجمركيّة لا تحدّد طبيعتها. بيد أنّ السلطات قلقة بشأن تفريغ السفينة المهتدة بالغرق، كما زُعم.

في ٢٧ حزيران ٢٠١٤، أمر القاضي بتخزين حمولتها في «مكان آمن»، وهو على ما يبدو لا يعرف نوع حمولتها. في كتاب وجّهته وزارة الأشغال العامة والنقل إلى القاضي يأتي ذكر: «مادة خطيرة تُهدد بتلويث مياه الميناء». «فلماذا لم يُذكر اسم المادة، أي نترات الأمونيوم؟» يتساءل رياض قبيسي. أيّامذاك، كانت وزارة الأشغال من الإدارات المربحة، والتي يُرغب في الإشراف عليها. لذا، عُيّن على رأسها غازي زعيتر وزيراً، وهو القريب من زعيم حركة أمل، وحليف حزب الله.

هكذا، جرى تفريغ محتويات السفينة على عجل، من ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تشرين الأوّل ٢٠١٤، وجرى التخزين في العنبر رقم ١٢ المخصص للمواد الخطرة... على إثر ذلك، طوى النسيان قصّة السفينة ومحتوياتها.

بعد تفريغ الباخرة بعامين، تقاعد مطلق الإنذار، العقيد جوزيف سكاف، عن عمر يناهز ٥٦ عامًا. ترشّح بصفة مستقلّ للانتخابات النيابيّة.

وفي ٤ آذار ٢٠١٧، بلّغت الساعة الثالثة فجرًا، ولم يُعدّ بعدُ إلى شقته في شمال بيروت، من عشاء كان قد دعي إليه. حاولت زوجته الاتصال به هاتفياً دون جدوى. قلقت.

طلبت من صديق أن يتفقده، فوجد سيارته الرينج روفر متوقفة عند مدخل مبنى يضمّ شقّة يستعملها أحياناً، والمصابيح الأمامية مضاءة، وصندوق السيارة مفتوح. حين رآه على بعد ١.٨٠ متراً جثّة هامدة بذراعين على شكل صليب، قرب المنحدر المؤدي إلى موقف السيارات تحت الأرض صرخ الصديق: «جوزيف!». رأى جمجمته محطّمة، وعينيه منتفختين، وأثار كدمات على اليدين والركبتين، ثمّ تبين أنّ ضلعاً من ضلوعه قد كُسر، كما لو أنّه تقاثل مع من اعتدى عليه. بحسب التشريح،

لا سبب واضحاً لسقوطه ووفاته، ولا نوبةً قلبيةً أو سكتة دماغية، ولا كحول في الدم. عزا التقرير الطبي الوفاة إلى نزيف في المخ، دون الخوض في مزيد من الشروحات. خلصت الشرطة إلى أنّ حادثاً تسبّب بموته. «لم يَحْمُوا مسرح الجريمة، ولم يستجوبوا أحداً. لقد أرادوا إغلاق القضية في أسرع وقت ممكن». أمّا الطبيب الشرعي الذي عينته الأسرة، فقد استنتج أنّ سكاف: «كان ضحية هجوم وحشي»، وقد أصيب في عينه، وفي أسفل القفص الصدري، قبل أن يُدفع ويَهْوِي.

تقرير الرائد جوزيف ندّاف

١ حزيران ٢٠٢٠

يكثر أعداء ضباط الجمارك في مرفأ بيروت، الذي يُطَلَق عليه تهكّماً اسم «مغارة علي بابا والأربعين حرامي». هذا المرفق الهامّ الواقع في قلب المدينة، هو صورة عن تعقيدات «دولة» باتت لا تخفي إخفاقاتها، وهي المشهورة بالاحتيال والرشاوى والعلاقات المافياويّة... أمّا عن الفضائح، فحدّث ولا حرج.

حين ذُكّر الرئيس ميشال عون بواحدٍ من وعوده - وأغلبها خابَ طبعاً - أنشأ مكتباً في العام ٢٠١٩ لمحاربة الفساد في منطقة المرفأ، وعهد به إلى أمن الدولة، أحد أجهزة المخابرات الأربعة في البلاد.

«أنيطت بي مهمّة جمع ما توافر من معلومات عن الاختلاسات على أنواعها» يقول الرائد جوزيف ندّاف، ويتابع: «لقد بدأنا من الصفر، بإمكاناتٍ بشريّة ومادّية ضئيلة». فُرِرَ لهذا المكتب مبنًى جرى تجديده

جوار محطة الحاويات؛ أما المبنى القديم قرب الصوامع فقد تمت إزالته. أنفازاً بملابس مدنية، مسلّحون بنادق هجومية يوقرون حماية المكان. الرائد في الخامسة والثلاثين، يرتدي جينزاً وقميص بولو، وهو ثاني من نفخ في النفير، وحذّر من الأمونيوم. تحذيراته لم يؤخذ بها، لا بل هي - على نقيض ما تَوَقَّع - أشعلت ردود فعل مدمرة.

نهاية عام ٢٠١٩، أبلغه «مصدر» بوجود مادة نترات الأمونيوم في العنبر رقم ١٢. طلب أن يُفتح تحقيق في الأمر، فعُرقل التحقيق. «لم أكن أعرف ما هذه المادة. كان العالم يعيش على وتيرة الكوفيد، ولم يأت جواب الخبراء بالسرعة المرجوة. قصدت العنبر، فوجئت بأنه لا حارس أمام الباب، وأن أحد الأبواب الخلفية للمستودع محطّم. وجدت ثقباً في الجدار قطره خمسون سنتيمتراً، رأيت من خلاله أكياساً مكّدسة في حال من الفوضى. لو دخل عابر سبيل، لأخذ منها ما يشاء» يقول النّداف، ثم يُضيف: «لم يُسمح لي بالدخول؛ إذ لست من الجمارك أو من إدارة المرفأ. اكتفيت بتصوير الحزم الممزقة ونصف الفارغة من الخارج. اقتصر دوري على إعداد التقرير».

كتب الرائد خمسة تقارير رُفعت إلى النيابة العامة. بتاريخ ١ حزيران ٢٠٢٠ كتب في أحد تقاريره محدّراً: «إن نترات الأمونيوم في حال نشوب حريق، ستسبب في انفجار ضخم له عواقب كارثية على مرفأ بيروت. ونخشى أن تتم سرقة هذه المواد واستخدامها في صنع المتفجرات».

انتشر تقريره بين بعض الناس، وخشي من أن يُسرّب إلى وسائل الإعلام. في ٢٠ تموز، أرسل أمن الدولة ملخصاً للتقرير حول سرقة المواد وانفجارها إلى الرئيس عون ورئيس الوزراء حسان دياب. عندما وصل التقرير إلى يد النائب العام غسان عويدات، كان في إمكانه طلب نقل الأكياس إلى مكان آمن، أو ربما طلب إحصائها للتحقق من عدم فقدان أي منها. لكنّه اكتفى بمطالبة أصحاب العلاقة الفارين بتعويضات. في ٤ آب، حوالي

الساعة الرابعة مساءً، قام ٣ عمّال بتلحيم الباب المتضرر دون معرفة ما وراءه. هذا وموظف الميناء الذي كان من المفترض فيه أن يشرف على عملهم، لم يكن حاضرًا. بعد وقت طويل من مغادرتهم، في الساعة ٥.٥٤ مساءً، نشر أحد الشهود مقطع فيديو على تويتر، يظهر فيه صعود دخان أسود كثيف فوق العنبر. وصل رجال الإطفاء إلى مكان الحادث بعد أربع دقائق. وقع الانفجار الأول في الساعة ٦.٠٨ مساءً، وتلاه بعد ثلاث عشرة ثانية انفجار أضخم.

في اليوم التالي، في حين كان السكان المذهولون يبحثون بين الأنقاض، نُشرت رسالة جوزيف سكاف الشهيرة عبر الإنترنت. اندهش أقرباؤه، وقال أحدهم: «لم يخبرنا بذلك قط، لكن الرسالة بلا ريب بخط يده». هم لا يعرفون مَنْ الذي سرّب هذه الوثيقة في هذا التوقيت؛ ما زاد شكوكهم. في ٨ آب كسر أحد أبناء ميشال صمت العائلة الطويل، وغرّد قائلاً: «في آذار ٢٠١٧، لم ينزلق والدي، لم يسقط. لقد تعرّض لاعتداء وحشي. لقد قُتل والدي».

اغتيال عقيد الجمارك السابق منير أبو رجيلي

لغموضه، ولما اكتنفه من شكوك، أثار اغتيال عقيد سابق في الجمارك ريبة مَنْ يتابع ما حدث يوم ٤ آب.

منير أبو رجيلي عقيد في الجمارك. تقاعد شابًا، بحسب ما يحدث في هذه الأسلاك.

قرّر بناء بيت صيفي في قرطبا، القرية الجبلية المشرفة على جيبيل. في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ سعد ليرى سير الأعمال. باغته ضابّب كثيف، فقرّر

أن يبيت ليلته هناك. صباحًا، قُطِعَ الاتِّصالُ الهاتفي به. قلقَت زوجته، فقادت سيَّارتها، ووصلت إلى البيت قيد الإنشاء، حيث وجدت زوجها في سريرهِ مرتديًا منامةً داميةً.

يقول سيمون كرم محامي الأسرة: «حطَّم الجناة جمجمته، كسروا أسنانه». كم عدد القتلة؟ يرَجِّح تقرير المعلومات أنَّهم ثلاثة. واحدٌ ضربه بالعصا حتَّى الموت، واثنان أمسكاه من كتفيه. لا بصمات، ولا أثر لهاتف مجهول في محيط البيت. أمَّا الجارُّ، فكان غائبًا. عملٌ محترف.

قاضي التحقيق حبَّذ فرضيَّة السرقة «غير الموفَّقة». فبعد أن قلب «اللصوص القتلة» الفيلا رأسًا على عقب، غادروا فارغي الوفاض، اللهم إلَّا من القتل! تستنكر السيِّدة ماغي زوجة أبو رجيلي هذه الرواية: «الخزنة لم تلمس». ما الذي دفعهم إلى ارتكاب جريمتهم إذن؟ يقول المحامي: «جهاز معلوماتنا فعَّالٌ إن اقتصر الأمر على سرقةٍ ما، إذ تُبيِّن الوقائع أنَّهم يقبضون على الجناة بسرعة. أمَّا الجرائم السياسيَّة، فمرتكبوها يضيعون في البراري!».

حين استفاقت ماغي أبو رجيلي من الصدمة، تواصلت مع أرملة جوزيف سكاف: «لقد قتلوا منيرًا، تمامًا كما قتلوا جوزيف!». كان الرجلان صديقين، وكلاهما عمل في المرفأ.

بعد اغتيال جوزيف بخمسة أشهر، تقاعد منير وهو في الخمسين. هل كان على علم برسالة زميله؟ «بالطبع» يقول أحد الأقارب. يضم أصابعه ويتظاهر بالكتابة، ويحدِّق إلى الفراغ، وكأنَّه يخاطب الغيب هامسًا: «لقد كتبها معًا».

أيعني ذلك الهمس أن الرجلين اللدَّين «قضيا» في ظروف غامضة ومماثلة بفارق ثلاث سنوات، كانا أول من دقَّ ناقوس الخطر في العام ٢٠١٤؟

موجة العنف هذه، تُذكِّرُ بالاغتيالات التي ارتكبت بعد اغتيال رئيس

الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. يومها قرّر القاتل التخلّص من سياسيين وإعلاميين. هذه المرة، تخلّص من العارفين ببواطن النيترات.

صُور جو بجاني

في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠، تمام الساعة السابعة صباحًا، غادر جو بجاني منزله. اعتاد كل صباح أن يشغّل مكيف الهواء الساخن في سيّارته الجي إم سي، وحين تعتدل حرارتها، يعود إلى البيت وينادي بنتيه كي يواكبهما إلى مدرستهما، ثمّ يتوجّه إلى مكتبه. جو في السادسة والثلاثين يعمل في شركة ألفا للاتصالات. يعيشُ على أطراف بلدة الكحالة في منزل مُطلّ على بيروت، وكما هي الحال في البيوت المتطرفة، زوّد مسكنه بكاميرات مراقبة. بعد وقوع الجريمة مباشرة، شاهدتُ شعبةُ المعلومات ما سجّلته الكاميرات. هذه الأفلام سُربت عبر وسائل التواصل، وعرضتها محطةُ أل. ب. سي. ظهر فيها جو وهو يفتح باب سيّارته. بعد عشر ثوانٍ ركض نحوه رجل يرتدي قبعة سوداء، وفي يده مسدس كاتم للصوت على الأرجح. فتح القاتل الباب وأطلق أربع طلقات. شريكه يرتدي خوذة دراجة نارية، ويحملُ صندوقًا. فتّش الجثة، والتّقط هاتف القتل، ثمّ أعاد إغلاق الباب. هرب القاتلان. سلكا منطقة شجرية منحدرّة، سبق لها أن احترقت أكثر من مرّة. على بعد ٥٠ مترًا كانت درّاجة نارية بانتظارهما.

بالكاد أخفوا وجوههم. غطى القاتل أجزاء من وجهه بكمامة تُستعمل للحماية من وباء الكوفيد، أمّا مُساعدُه فاكتفى بلبس خوذة الدراجة، ولم يكلف خاطره بالتفتّح. يَعرفُ المرتكبون أنهم ينفذون عمليّتهم في منطقة أمنيّة، على مقربة من القصر الرئاسي في بعبدا، ومن وزارة الدفاع

والثكنات. وجوههم ومَسار فرارهم موثَّق لدى قِسم المعلومات. «فلماذا لم يَجْرِ التعرّف إليهم حتّى الساعة؟» يتساءل يوسف لحود، محامي عائلة البجاني. أغرب ما في الرواية أنّ كاميرات المراقبة أضاعت وجهة سَيَرهما حين توغَّلا في الضاحية الجنوبية.

«مَن جو؟» تُكرّر أمّه أمل سؤالنا، وتحبس دموعها. «أَيقتلون مَن لا أعداء له؟ أَيقتلون من لم تستهويه السياسة يوماً؟ منذ نعومة أظفاره وهو يحبّ العسكر. أمضى أوقات فراغه في تصوير الجنود والمركبات المدرعة، وبنى علاقات جيدة بالجيش اللبناني الذي أصدر له بطاقةً صحفية. في المقابل، قدّم لهم صوراً دون أن يطلب مقابلًا. هل رأى شيئاً ينبغي له ألا يراه؟». يوم ١٤ آب ٢٠٢٠، نشر صورة على حسابه عبر تويتر، سرعان ما انتشرت بكثافة مع النصّ الذي رافقها: «نرى في الخلفية صوامع الحبوب والعنبر رقم ١٢، حيث وقع الانفجار».

تذكّر زوجته نائلة هذه الواقعة: «سرعان ما أضحت هذه الصورة حديث الناس. لقد التقطها عام ٢٠١٧، يوم تسلّم الجيش اللبناني دبابات أميركية». هل كان لديه أي شيء آخر في الأرشيف؟ «لقد واكب الجيش لتغطية مناسباته في المرفأ أكثر من مرّة. وهذه المناسبات لا يشارك فيها الدخلاء. هل صور أشياء محظورة؟». إنها لا تعرف أكثر من ذلك.

صَادَرَ جهازُ المعلومات الكاميرات، وأجهزة الكمبيوتر، ومفتاح اليو. أس. بي. وكاميرات المراقبة. «بعد أسبوعين، أعادوها وقد فُرِغت من المعلومات».

بعد عام من التحقيقات غير المثمرة، خرجت نائلة عن صمتها، وأجرت سلسلة من المقابلات. «لقد ألقيت اللوم على الجميع». استدعاني وزير الداخلية، «احذري» قال لها. «بتناك يتيمان اليوم، وأنا لا أستطيع حمايتك».

منذ ذلك الحين، طلبت نايلة وبناتها اللجوء إلى فرنسا. تتذكّر غضب زوجها جو بعد وقوع الانفجار: «لقد كان غاضبًا جدًّا. قال لي: لبنان انتهى. لنغادر». في ١٨ آب، نشر اقتباسًا لجورج أرويل: «كلّما ابتعد مجتمع ما عن الحقيقة، زاد كرهه لأولئك الذين يقولونها». بعد فترة وجيزة قرّر العزوف عن العمل مع الجيش. عدّة دول - كفرنسا والولايات المتحدة - أجرت تحقيقات ميدانية بعد الانفجار. «هل أراد مساعدتهم؟». كيف؟ وهل فعل ذلك؟ لا تعرف.

القاضي بيطار وعرقلة تحقيقه

جوزيف سكاف، ومنير أبو رجيلي، وجو بجاني: ثلاثة اغتالات مُلغزة مرتبطة بانفجار المرفأ. كما دُفنت هذه الملفات، يُخشى على تحقيقات القاضي بيطار من المصير عينه.

لكشف واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في تاريخ البلاد، لم يوضع في تصرّف القاضي سوى مُعاونين (كاتبين)، وحاسوب يتيم. أولئك الذين يهددهم يشنّون عليه حربًا ضروسًا: حملات كراهية مسعورة، و٤٠ طلب تَنحُّ. وفي كل مرة يعود فيها ويستأنف تحقيقه، يُعودون إلى هجومهم.

هل يلجأ إلى أقرانه؟ إن فعل يجدهم مكبّلين مثله، ومحاصرين في مناورات إجرائيّة خسيّة. حين يُصدّر مذكرات جلبٍ أو اعتقال يرى أن الشرطة لا تطيعه. هل يتهم النائب العام غسان عويدات؟ حين أقدم اتّهمه الأخير بـ«إساءة استخدام السلطة»، وأطلق سراح ١٧ شخصًا من السجن.

يأسف بول نجّار: «هذه بدع قانونيّة تُشيب شعر الغراب». كما في كل شهر، تظاهر مع زوجته تريسي وأهل الضحايا أمام المحكمة: «كنا حوالى

ثلاثين شخصًا. أعدادنا تتقلّص، ما يحدث أفقَد الناس الأمل».

تريسي وبول يعيشان في شقّة تُشرف على المرفأ والصوامع. يوم ٤ آب، فقدَا ابنتهما ألكسندرا (٣ سنوات)، عندما تحطمت نوافذ البهو. لم يأملا أن تُفضي التحقيقات إلى نتيجة تُذكر: «ما قيل لنا عن الانفجار هباء بهباء». هما وأهل الضحايا يطالبون بتشكيل بعثةٍ لتقصّي الحقائق تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. «ما نريده هو إثبات الحقائق. أسئلتنا بلا جوابٍ حتّى اليوم». تريسي على قناعة، مثلها مثل العديد من سكان بيروت، بأنها سمعت صوت طائرة قبل الانفجار؛ ما يجعلها تشته بهجوم صاروخيّ». «إنّها الفرضية الإسرائيلية» يوضّح بول. وهي فرضية استبعدها الخبراء الفرنسيون.

يوم ٦ آب ٢٠٢٠، أرسلت الدولة الفرنسيّة ١٥ عنصرًا من الشرطة العلمية والبوليس إلى بيروت، في إطار تحقيقٍ فُتح في باريس بتهمة القتل غير العمد، حيث كان ثلاثة فرنسيين بين عداد القتلى. خلال مدة أسبوع، جمعوا عينات حول الحفرة وداخلها، وكتبوا في تقريرهم أنّهم: «يفترضون أنّ الحريق بدأ حوالي الساعة ٥،٣٠ مساءً في المنطقة الشمالية من العنبر رقم ١٢». إنهم يرجّحون فرضية الحادث، لكنهم لا يستبعدون وجود نيّة جرميّة: «لا يمكننا أن نجزم أيّ الفرضيتين تسببت باندلاع الحريق». من بين الحجج المُساقاة: «تلحيم الباب، أو عطل كهربائي، أو عقب سيجارة، أو عمل خبيث عن طريق سكب مادة تُسرّع الاشتعال، أو حريق في كومة قمامة». في المقابل: «ولأنّ الانفجارين سبقهما حريق، تُستبعد فرضية الصواريخ أو العبوة الناسفة باعتبارها مصدرًا للتفجير. فالصواريخ والعبوات الناسفة كانت ستتسبّب على الفور بحدوث انفجارٍ لا حريقٍ».

فرضية لقمان سليم السورية

أرسل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي محققيه. ما الذي استنتجوه؟ جزموا أنّ ما انفجر يوم ٤ آب هو ٥٥٠ طنًا فقط من نترات الأمونيوم. فأين تبخّرت كميّة الـ ٢٢٠٠ طن؟ هل احترقت؟ قام الغوّاصون الفرنسيون بانتشال كتل من نترات الأمونيوم من قاع البحر. «عندما يحدث حريق لا انفجار، تتحلّل المادة المحترقة بشكل أسرع» يقول بريان كاستنز، خبير المتفجرات في منظمة العفو الدولية، ويتابع: «الجسيمات متناثرة في كل مكان».

هناك احتمال آخر: «سرقة» الكميّة الضائعة. فمن السهولة بمكان «التصرّف» في جزء من الحمولة، قبل وصولها أو بعده إلى العنبر رقم ١٢.

يقول الصحافي رياض قبيسي: «هناك عدة مؤشّرات تدفعني إلى الاعتقاد بأنها «فُقدت». «قيل لنا إنه تم تفريخ البضائع بلبلة واحدة. بعملية حسابية بسيطة يبدو الأمر مستحيلًا. كان من الممكن أن تُفَرِّغ النترات في ثمان وأربعين ساعة. ثمّ إنّ تخزين ٢٧٥٠ كيسيًا بزينة طن على هذا الرصيف الضيق لا يمتّ إلى الواقع بصلّة».

عُرف أنّ دولة جارة للبنان تستخدم النترات على نطاق واسع، لكنها لا تستطيع استيراده بسبب العقوبات الدولية. منذ عام ٢٠١٣، استخدمت سوريا سلاحًا جديدًا: البرميل المتفجر. جرى تطوير هذه القنبلة البدائية في «مركز البحوث والدراسات العلمية»، وهو ما يطلق عليه اسم «مختبر الأهوال»، وقد استُخدمت هذه القنبلة البدائية حين رُميت في العام التالي من المروحيّات لسحق المدن المتمرّدة. ممّ يتكوّن هذا السلاح؟ من ديزل، وخرّدة معدنية، ومن... نترات الأمونيوم.

لا يوجد دليلٌ حسيّ يشير إلى تورط سوريا. هي قرائن متفرّقة تفضي إلى

هذا الاستنتاج. أوائل آب ٢٠٢٠، كشف تَجْمُع من الصحفيين الاستقصائيين العاملين على جَمْع أدلّةٍ حول الجريمة المنظّمة والفساد، أن صاحب سفينة «روسوس» هو القبرصي شارالمبوس مانولي، وليس الروسيّ المزعوم غريشوشكين الذي استأجرها فقط. وعندما وصلت إلى بيروت كان عقد الإيجار قد انتهى. حين قامت السفينة بالرحلة إلى مرفأ بيروت كان مالکها مانولي مَدِينًا بمبلغ مليون دولار، رهن سفينته لبنك الشرق الأوسط الفيدرالي (أف. ب. أم. إي)، وهو مصرف فرّضت عليه وزارة الخزانة الأميركية عقوبات في عام ٢٠١٤، بتهمة غسل الأموال لمصلحة حزب الله ومركز البحوث والدراسات العلمية بدمشق.

هل كانت سفينة «روسوس» متجهة فعلاً إلى جنوب إفريقيا؟ نظراً إلى حالتها المزرية، من المرجح أن سلطات قناة السويس لم تكن لتسمح لها بالعبور. ولكون عقد الإيجار المبرم مع إيغور غريتشوشكين وصل إلى نهايته، لن تتمكّن - بحسب موقع ميغافون اللبناني - من تجاوز البحر الأبيض المتوسط. في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٢ رست «روسوس» في ميناء طرطوس السوري، حيث شيّدت قاعدة بحرية روسية. يقول الصحافيّ جوناثان داغر: «لم تمكث السفينة أكثر من خمس ساعات في المرفأ. ماذا عن حمولتها؟ من يدري؟».

لم يشتر الموزمبيقيّون نيترات الأمونيوم التي وصلت إلى بيروت. تبين أن المشتري هو شركة «سافارو التجارية»، شركة وهمية على رأسها مديرة شكلية. يقول محامي ضحايا المرفأ نصري دياب: «عندما تيقننا أن هذه الشركة مسجلة في السجل التجاري بلندن، رفعنا دعوى أمام القضاء البريطاني». وفي الأول من شباط، أدانت المحكمة العليا في لندن الشركة المسؤولة عن الأضرار الناجمة عن الانفجار. هذا والمدّعون يحاولون كشف هوية أصحابها الحقيقيين. أهي مصادفةٌ أخرى أن يكون عنوان سافارو البريطاني منذ ٢٥ حزيران ٢٠١١، ١٠ شارع جريت راسل، ٢٠١١، هو نفسه عنوان شركتي «هيسكو» و«آي كيه بتروليوم الصناعية»، وهما شركتان

هندسيتان يملكهما كلٌّ من جورج حسواني وعماد خوري؟ رَجَلَا الأعمال كلاهما يحمل الجنسيتين السوريّة والروسية، وكلاهما فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات بسبب دعمه لآلة حرب الرئيس بشار الأسد.

يُعتبرُ لقمان سليمٍ من أوائل مَنْ أدانوا النظامَ السوري وحليفه اللبناني حزب الله. مساء يوم الانفجار، قفز على دراجة نارية واتجه نحو الميناء. أراد أن يرى ويفهم قبل أن يُعلّق. في الأسابيع التالية، قام بتوثيق ما قرأ. منذ عقدين أرشَف الحروب والجرائم، فالنسيان برأيه هو أمُّ الآفات.

الأوضاع تزداد قتامةً. اقترحت عليه مونيكا، زوجته، السفر إلى ألمانيا، فرفض. قالت: «أصّر على البقاء. فما يحدث في السياسة غير مسبوق ولو كانت حياته في خطر». عام ٢٠١٩، استفاق ليجد تهديدات بالقتل معلقة على أبواب دارته.

يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، خلال مقابلة مع قناة الحدث السعودية حلل وأتهم. في ٣١ كانون الثاني، اشتعلت وسائل التواصل ضدّه متهمه إيّاه بالعمالة. يشير نصري مسرة، عالم الاجتماع المتخصّص بوسائل التواصل الاجتماعيّة، في دراسة^٢ عن اغتيال لقمان سليم المعنوي، نشرتها مؤسسة سمير قصير، إلى أنه: «إنّ نظرنا إلى الأسماء المزيفة وكميّة إعادة التغريد، نتيقن أنّ حملة منسقة شُنّت ضدّه». في ٣ شباط، غادر بيروت لتناول الغداء مع صديقين في نيحا الجنوب. بحسب كاميرات مراقبة مختلفة تبعته خمس سيارات. مساءً وهو يغادر نيحا، جرى اختطافه واقتياده إلى العدوسية، حيث وُجد صباح اليوم التالي جثة.

كما حدث في أغلب الاغتيالات، لم يُحمَ مسرحُ الجريمة. تقول مونيكا بورغمان عن لقاءها مع المحققين: «سُئلتُ أسئلة شخصية، من مثل: هل

(٢) نصري مسرة، دراسة ميدانية لشبكات البغض التي حاصرت لقمان سليم قبل اغتياله وبعده، مؤسسة سمير قصير، ٢٠٢١. بالعربية والفرنسية والإنكليزية. انظر:

هو على خلاف مع أحد؟ هل هو مثلي؟ انتحاري؟! لم يسألني أحد عن التهديدات التي تلقاها». حين ذاع خبر اغتياله نشر جواد نصر الله، نجل زعيم حزب الله، تغريدةً، سرعان ما حذفها. وقد ورد فيها الآتي: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب. #بلا أسف». بعد أن علقت ملصقات تهديده بكاتم الصوت، كتب لقمان بياناً في كانون الأول ٢٠١٩، حمّل فيه زعيمَي الحزبين الشيعيين حسن نصر الله ونبيه بري، مسؤولية ما قد يحدث له، وختمه بـ«اللهم قد بلّغت».

